إشكالية القطاع العام
"بين الأصول المفاهيمية والاشتراطات الموضوعية"

أ.م.د. عبد الجبار محمود فتاح العبيدي
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد

خلاصة

بناء على ما تقدم يتضح ان القطاع العام والقطاع الخاص ليسا موقفا ايدولوجيا انتقائيا، وانما هو انبثاق من العمود الفقري للصيرورة الرأسمالية القائمة على تقديس الملكية الخاصة، وان الادوار التي يمكن ان يلعباها ليسا منعزلين عن الحركة العامة للاقتصاد في كليته، وليس هما ابنا السياسات الاقتصادية، والبناء الفوقي بقدر ماهما نتاج الحركة الموضوعية وصيرورة التطور الاجتماعي معبرا عنها في تطور علاقات الانتاج وقوى الانتاج واذا كان هناك من ادوار، فهما نتاج تلك الحركة، وليست الحركة نتاجا لهما، وان التعويل على السياسات الاقتصادية وادوار الدولة في تحقيق التنمية، سواء بدفع القطاع العام او الخاص ما هو الا مجافاة للحقائق التاريخية وتكرارا لحرق المراحل اللينينية بكل الامها/ وتغليب للعناصر الارادوية على الموضوعية، والقوانين التي تحكم عملية التطور برمتها، وهذا يعني ان على رجالات السياسة والفكر ان يدركوا اولا الحركة في تدفقها، ويؤهلوا انفسهم للانضمام لها بعد ادراك موجباتها وشروطها، وادراك ان جل دورهم وانجازهم يكمن في وعي الحركة ووعي ادوارهم فيها.

مقدمة

إن بحث الأدوار التاريخية للقطاع العام والقطاع الخاص في مختلف الانظمة الاجتماعية، والانماط الاقتصادية، يقتضي التعرف مسبقا على اصولهما المفاهيمية المتداخلة في اصل الدولة على صعيد الشرعية والقانونية ذات الصفة المجموعية في التجسيد، وهل أن هذا الأصل مقيم في اسبقية الوجود الفردي، أم أسبقية الوجود الاجتماعي، وأيهما أولاً، انطلاقا من ان الفكر كوعي للواقع يعمل على تمثل صورته كما هي في الحقيقة الواقعية، يقع عليه واجب اظهار علة التنظيرات المنطقية المقيمة في الوجود، وليس خارجها، ولما كان هذا الوجود وجود غير منظور، تاريخي، فقد اختلفت رؤيته المتأخرة عليه زمنيا بشكل متطرف استقطبتها فلسفتان هما الفلسفة التي تقول بأسبقية الوجود الفردي، والفلسفة التي تقول بأسبقية الوجود الاجتماعي، ولكل فلسفة مبرراتها واسبابها المستقاة من الحفريات الانثروبولوجية، والتاريخية، وقد أتيح لكل فلسفة اقامة نموذجها الاجتماعي والاقتصادي، فيما ترتب عليه من تجليات.

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكمن في افتقاد الطروحات والمفاهيم والاصطلاحات الى اساس شرعي يتموضع في بنى الواقع العياني، المجسد، واجترار الفكر الفاقد للشرعية لطروحات خارجية جاهزة يغيب فيها الرحم الحامل للمفهوم.

فرضية البحث

ان القطاع العام والقطاع الخاص في العراق هما اصطلاحان منزوعان قسرا، ومجردان عنوة عن حركة الواقع، وصيرورة التطور في دفقها الحر، وما تقذف به من مصالح طبقية وحاجات موضوعية للطبقات المتحالفة مع التقدم، وما تشترطانه من منظومة إيديولوجية، ومن ادوار للدولة، وللسياسات الاقتصادية في حركة اغترابية تتخذ فيها الدولة ادوارا قدرية بفعل تغييب الواقع في حركة السلطة، وتغييب السلطة عن حركة الواقع ليتربع القطاع العام والقطاع الخاص كقطاعيين كاريكاتيرين في الفراغ الموضوعي المجرد عن قواه الحقيقية.

هدف البحث

الكشف عن أصول المفاهيم وجذورها في اشتراطاتها الموضوعية بعيدا عن التزيف الفكري.

منهجية البحث

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في دراسة واقع الانظمة المختلفة، والاستنباطي في استخلاص النتائج العامة من الواقع العياني، ومن النتائج المستخلصة من الاستنباط اعتمد الباحث منهج الاستدلال الاختزالي في صياغة الاستنتاجات النهائية القائمة على تلك النتائج بأعتبارها مقدمات.

للوصول إلى إثبات فرضية البحث ستتم مناقشة الموضوع من خلال اربعة محاور. يتناول المحور الأول فلسفة أسبقية الوجود الفردي، ومكانة القطاع العام والخاص، واشتراطاتهما الموضوعية من خلال المراحل التي اخذتها عملية التطور الرأسمالي حتى يومنا هذا، والمستخلص الختامي منها. أما المحور الثاني فيتناول فلسفة اسبقية الوجود الاجتماعي، ومكانة القطاع العام والقطاع الخاص، واشتراطات الفكر في ظل موضوع مغيب بين الارادوية والموضوعية، والمستخلص الختامي منها. في حين تناول المحور الثالث مناقشة القطاع العام والقطاع الخاص في العراق في ظل غياب الاسبقيات وتغيب الموضوع، والمستخلصات التاريخية منها. ليختم البحث بمحور يضم الاستنتاجات الختامية والتوصيات.

المحور الأول- فلسفة أسبقية الوجود الفردي ومكانة القطاع العام والخاص

أولا: الرؤية الفلسفية

ترى هذه الفلسفة واهم اقطابها جون لوك ان السيادة للفرد بكل ما يترتب على ذلك من تمسك بحقوقه، وحرياته في مواجهة الدولة فكرا وعملا. كون الملكية- حسب زعمهم- كانت موجودة كالحرية في مرحلة ماقبل مجتمعيه ، كنتيجة للعمل الفردي، او المهنة الخاصة ،فالانسان كا ن في الطبيعة، او في حالة الفطرة يعيش حياة فردية ليس فيها جماعات ولامجتمعات ،وكان سيدا على نفسه، كما كان البشر في حالتهم الاولى احرارا ومتساوين ،يعيش كل منهم في عزلة عن الاخرين.((انظر في ذلك د. لويس عوض. الدولة والقانون والمجتمع. مجلة المنار العدد ٣٤ ت١ ١٩٨٧ص٢٦)).

تأسيساً على ذلك لايجوز للحاكم او الدولة كممثلة للمجتمع المدني المساس بالحرية، ولا بالملكية الخاصة، او تقييدهما لانهما كانتا موجودتان قبل ظهورهما (اي قبل ظهور الدولة والحاكم). ان هذه الفلسفة ليست عائمة في فراغ، ولم تنبع من فراغ ،وليست محض بحث معرفي لوجه الرب بعيدا عن المصالح، وحاجات الطبقة الصاعدة، في حركة متماسكة جارفة بدات بقلب المفاهيم السائدة، والسلطات السائدة، والاعتراض الجوهري على حقيقة مصدرها، لتنقض على الكنيسة والملكية زاعمتا التفويض الالهي، والانتقال من الله كمصدر للسيادة الى الانسان في صورته الفردية ،وحتمت تلك المصالح الثورة على الكنيسة، وتاميم ممتلكاتها، وتحديد ادوارها، ومطالبتها الانزواء في شغلها الاخروي بعيدا عن الحياة المدنية، سعيا منها الى اقامة الفردوس على الارض بدل السماء (كما تعد الكنيسة) وتحقيق مجتمع العقل التي كانت تراه الفلسفة الفردية بانه يبنى بالعلوم والصناعات وليس بالتامل.

لقد عمت هذه الفلسفة عموم العالم الاوربي قاطبة، وهو يحمل فكر عصر النهضة القائم على تلك الاسبقية كتقريض فلسفي هارموني/متناغم وصعود طبقة جديدة ستملك زمام التطور والتصاعد والتنوير.(١) في هذه الحركة، في صعود طبقة جديدة، وانبثاق مصالح جديدة هنا تكمن الجذور الحقيقة لكافة الطروحات والمفاهيم الخاصة بالدولة، دورها، حدود هذا الدور، الملكية العامة. حدودها، الملكية الخاصة، تقديسها، وسن كل القوانين التي تحميها وتذلل كل ما يعوقها، وتوفير الأغطية القانونية والسياسية والايدولوجية لدفقها الحر، كما سيتضح تباعا.

ثانيا: الاشتراطات الموضوعية

١- مرحلة الرأسمالية التجارية

ان نشوء الرأسمالية في احضان النظام الاقطاعي منذ اواخر القرن ١٥ في صورتها التجارية، وحسم هيمنة رأس المال التجاري الربوي على الحياة الاقتصادية من خلال قطاع التداول، كان محكوما بالقانون الاساسي لهذه المرحلة الذي يدور حول تركيم قيم تبادلية مجسدة في الذهب والفضة، وهنا ياتي دور الدولة ممثلا في توفير كل الادوات والوسائل اللازمة لتحقيق هذا التراكم، مقترنة بعدد من السياسات (البيلونية/السبائكية)، ومنظومة افكار قام مفكروا الطبقات الصاعدة والمعبرون عن مصالحها بتوفيرها كغطاء ايدولوجي (٢) لتيسير مهمة الدولة في الحفاظ على السلطة وتسهيل خلق الثروات وتكديسها ممثلة بالذهب والفضة كافضل اشكال الثروة، وكمصدر للقوة الاقتصادية التي تستمد منها القوة السياسية(٣).

لقد رتب ذلك ادوارا للدولة،ابتداء من تجهيز الحملات التجارية بما يرافقها من نهب، قرصنة، وتجارة للعبيد، وتوفير الاغطية القانونية للنهب الداخلي من خلال التسييج الذي يتلخص بنزع ملكية المنتجين الزراعيين الصغار (بفعل ارتفاع اسعار الصوف العالمية وقيام رعاة البقر بأحتلال الاراضي العائدة للمزارعين، والقيام بقتل من قاوم، وتشريد الاخرين، وتحويل الاراضي المغتصبة الى مراعى) ((انظر كارل ماركس. اصل رأس المال. دار التقدم.موسكو، ١٩٧٠ ص ٧٩)) بالإضافة إلى القيام بتمليك الاراضي للمقربين من الملك ((كارل ماركس . راس المال. ترجمة محمد عيتاني. مؤسسة مكتبة المعارف بيروت. بدون تاريخ.ج٣ قسم ٢ ص ١٠٦٤)) وتسهيل عملية المضاربة بغذاء المواطنين ((جان بابي. القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي .ط١. منشورات مكتبة النهضة. بغداد، دار القلم . بيروت . ١٩٧٠ ص٤٨)) لضمان الحصول على الربح الصافي (للدولة كتاجر او بتعبير افضل للتجارة داخل الدولة) ((هاني. تأريخ الفكر الاقتصادي. نقلا عن ابراهيم كبة. دراسات في تأريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي. ط٢. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٧٢. ص٥٦٣)). ان تطور الانتاج السلعي، ونمو القوى المنتجة، تحسن التكنيك الإنتاجي، وتعقده، وتطور تقسيم العمل، تزايد حجم التجارة الداخلية والخارجية، ومع اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وتكدس ثروات هائلة، الى جانب اكتشاف امريكا ومعادنها الثمينة ((د. عبد الرحمن يسري. تطور الفكر الاقتصادي. ط٢. دار الجامعات المصرية بدون تاريخ .ص١٥٥)) كل ذلك اسهم في التحول من الانتاج السلعي الصغير الى الماينفاكتورة (منذ منتصف القرن ١٦ وبالذات في انكلترا)، وقد اسهم بل حتم هذا التحول رؤى اقتصادية جديدة تقوم على تحقيق ميزان مدفوعات موافق، مترافقة بوعي جديد يقوم على التمييز بين مقياس التجارة ممثلا بالذهب والفضة، وبين مصدرها معبرا عنه بالمنتوج الصناعي والطبيعي للبلد حسب دافينانت ((ابراهيم كبة. مصدر سابق. ص٥٥٦)) . ولتحقيق ميزان موافق توجب على الدولة القيام بادوار جديدة تمثلت بالحرص على حماية الصناعة الوطنية ، الحرص على فائض التصدير، الحد من الاستيراد وخاصة السلع الكمالية، السماح للاستيراد فقط بهدف التصديروليس للاستهلاك ((راشدالبراوي. تطور الفكر الاقتصادي. ط١ دار النهضة العربية. القاهرة ١٩٧٦ ص٤٩)) الى جانب الحرص على زيادة السكان، على اعتبار ان الميزان التجاري يرتبط بمتغير العمل حسب جايلد ((انظر محمدعزيز. مذكرات في تاريخ المذاهب الاقتصادية- مطبعة المعارف. بغداد ١٩٥١-ص٤٥-٤٦)) كما ترافق الحفاظ على وضع موافق للميزان التجاري بسياسات قاسية جدا تجاه المستعمرات ((د.عبد الرحمن يسري، مصدر سابق: ص١٥٤)).

٢. مرحلة الثورة الصناعية.

إن حسم الصراع لصالح قوى التغيير الصاعدة على جناحي العلمانية والليبرالية، وانجاز مشروعها بتصفية القوى المضادة للتقدم، من إقطاع، كنيسة، ملكية قائمة على التفويض الإلهي، وبلوغ هذا التغيير على المستوى الكمي نوعا جديدا بالانعطاف نحو الثورة الصناعية التي فتحت الآفاق واسعة أمام مستوى جديد من ادوار الدولة. فبعد إن قوى عود البرجوازية، وتحول مصادر التراكم من خارجية (عبر النهب والقرصنة) إلى داخلية (من خلال العملية الرأسمالية ذاتها)، ومع معطى تجربة الدولة الإقطاعية المبذرة والمسرفة، وحفاظا على التراكم فقد تم تحجيم دور الدولة وحيدت ادوارها لتقتصر على اداء ادوار محددة هي كالآتي:- ((د. محمد دويدار. بدون تاريخ. ص٢٦-٢٧)).

أ- الحفاظ على المجتمع من العدوان الخارجي .
ب- الحفاظ على الامن وسيادة القانون والملكية الفردية
ج- القيام بالاشغال العامة التي تمد الاقتصاد بالخدمات الاساسية للانتاج.

بناء على ذلك صيغت افتراضات النظرية الكلاسيكية بطريقة تعكس عدم الحاجة الى تدخل الدولة، فسلوك الافراد عقلاني، وسوق المنافسة قادر على تحقيق التوازن التلقائي من خلال الية الاسعار، وان مصالح الافراد متناغمة ومتفقة بل ومتجانسة (٤)، وان اكبر المنافع تتحقق في ظل

غياب اي تدخل للدولة، وفي ظل النظام القائم على الحرية الفردية، والملكية الخاصة، واقصار دور الدولة على الوظائف التقليدية انفة الذكر. لذا نص الفكر المالي الكلاسيكي على مايأتي :-

أ. حياد السياسة المالية انطلاقا من قانون التحقق لساي say's law والذي مفاده ان العرض يخلق طلبه الخاص، وحصول اكبر المنافع في ظل غياب اي تدخل للدولة .

ب. موازنة الميزانية. اي توازن الايرادات والنفقات العامة، وضرورة عدم تجاوز النفقات للايرادات، او تجاوز الايرادات على الواجبات المنصوص عليها خشية ان تفسد الدولة وتبذر المال العام، او تقوم بشن الحروب حسب ادم سمث ((لمزيد انظر د. محمد لبيب شقير. ١٩٧٣. ص٤٠٩))

ج. خير الميزانيات اقلها حجما .فبالنظر لمحدودية دور الدولة الذي يعني ضمنا محدودية نطاق انفاقها، وبالتالي محدودية نطاق ايراداتها (في الظروف الاعتيادية) في حدود استهلاك الدولة جزء من الدخل القومي كمقابل لقيامها بتلك الوظائف، وبما ان تلك الوظائف غير منتجة (حسب الكلاسيك) فان نفقات الدولة غير منتجة ايضا (من هنا جاءت تسمية الدولة المستهلكة) لذا فهي تمثل اقتطاعا من الدخل القومي، ومدخرات الافراد تتم على حساب التراكم، وما هي في المحصلة غير تحطيم للقيم الاقتصادية، وعليه اوصى الكلاسيكيون بضرورة ضغط الميزانية العامة، وقالوا بان خير الميزانيات اقلها حجما .

د. بما ان الكلاسيكين يرون في تراكم رأس المال المحرك الاساسي للنمو، وهذا مصدره الربح، لذا فأنهم اعتبروا كل ما ينقصه شر، لذا فالضرائب شر، ومادامت كذلك فأن خيرها اقلها سعرا . ((د. رفعت المحجوب. مصدر سابق. ص٤٧))

هـ . اما القيام بالاعمال العامة فقد احتكم الكلاسيكيون الى المبدأ ذاته الذي يحكم قيام الافراد بها وهو مبدأ الربحية، وتوفر العائد المالي. انطلاقا من المطابقة بين مالية الدولة، والمالية الخاصة. ((نقلا عن المصدر السابق. ص١٥ (Alvin Hansen , Fiscal Policy and Business Cycles. ، ولتحديد دور القطاع الخاص فقد احتكموا للتمييز بينه وبين دور القطاع العام على ضوء التمييز بين الحاجات الفردية والحاجات الجماعية ووجدوا ان حاجات الانسان تكون اما ذات طبيعة فردية كالحاجة للماكل والملبس والماوى، او ذات طبيعة جماعية تحتمها حقيقة كون الناس يعيشون معا في المجتمع، كالحاجة للامن والتعليم والصحة والتسلية، وكان الراي ان يترك اشباع الحاجات الفردية الى النشاط الخاص، ويترك اشباع الحاجات الجماعية الى النشاط العام ((لمزيد من التفاصيل. انظر . د. السيد عبد المولى . المالية العامة ١٩٧٥-ص١٧-١٨)).

٣. دور الدولة بعد الكساد العظيع عام ١٩٢٩

ان الكساد العظيم حطم كثيرا من القناعات التي ظلت سائدة منذ ادم سمث عام ١٧٧٦ ، وتبين مع وقوع الكساد خرافة اليد الخفية واتضح بشكل جلي عدم قدرة سوق المنافسة على تحقيق التوازن التلقائي المزعوم. الامر الذي حتم ادوارا جديدة للدولة، والهيئات العامة، فبمقدار ما تخضع الاهداف العامة لمحددات البيئة التقنية، (بالذات ابان الكساد، الازمات، الحروب، مظاهر العسكرة، واشاعة الخوف) كلما يزداد دور الدولة ويزداد معها دور القطاع العام الذي اخذ يلعب ادوارا متزايدة في النشاط الاقتصادي، تمثلت في رعاية البحث العلمي، ومؤسسات البحث التي تمولها الدولة، وتوظيف المخترعات والمكشتفات، الى جانب رعاية الطلب الفعال، وبالذات طيلة فترة ما بين الحربين، وحتى نهاية الحرب الباردة.

ان ما تجدر الاشارة اليه هو ان اضطراد دور القطاع العام وتزايد دور الدولة لم يكن ليتم خارج سلطة راس المال والمنشاة الفردية، بل ان ذلك التزايد في دور القطاع العام لا يعني تراجعا في دور القطاع الخاص بقدر ما يؤكد حقيقة الدولة كممثلة لمصالح القطاع الخاص، وتوطد الشراكة بينهما في ظل ما تمليه مصلحة من تمثله الدولة وتخدمه ((لمزيد من التفاصيل انظر . جون كينث كالبريث ١٩٧٢- ص١٠٨-١٢٥ وما يليها))

٤. دور الدولة ابان الحرب الباردة ومابعدها

بعد ان كان يرى الفكر المالي الرأسمالي التقليدي ان يترك اشباع الحاجات الفردية للقطاع الخاص، ويترك اشباع الحاجات الجماعية للقطاع العام كمسلمة يتناقلها كتاب ومفكروا المالية العامة، وبفعل عدد من التطورات في المجال العلمي والتكنولوجي، والحاجة الى المزيد من الاسواق، بل وخلق اسواق جديدة متجددة مع ازمات فيض الانتاج، وفيض رأس المال (٥) .

ان هذا الفائض، اقتضى دخولا متزايدا لرأس المال في تلبية العديد من الحاجات الجماعية التي يفترض ان تقوم بها الدولة والقطاع العام، كالكهرباء، الاتصالات، التعليم، الصحة، التي اصبح يتم تلبيتها من قبل القطاع الخاص الى جانب القطاع العام .

بل ان تعاظم هذا الدور للقطاع الخاص بلغ حدا خرج عن المنطق وقلب التصورات والمخاوف ومن داخل الولايات المتحدة ذاتها كقمة هرم النظام، فبعد ان كانت مخاوف الليبراليين من تدخل الدولة وما ترى فيها وما يمكن ان يرتشح منها من احتمال سيطرة الدولة على المنشأة الفردية، اصبح الخوف على الصعيد المجتمعي من تعاظم سيطرة المنشأة الفردية والقطاع الخاص، وهذا ما يتضح من خلال قيام القطاع الخاص بمهمة ضمان الامن القومي الامريكي، وتأسيس جيوش غير نظامية، وبقيادة وادارة القطاع الخاص (تجربة رامسفيلد في افغانستان والعراق) على شكل عقود مع الدولة. (د.عبد الجبار العبيدي .٢٠٠٥. ص)

ثالثا. مستخلص اولي

يتضح مما تقدم ان تبادل الادوار بين القطاع العام والقطاع الخاص، واتساعها او ضيقها، كان يتم ليس بناءا على اسس ايدولوجية/ معتقدية، وقانونية بقدر ماكان ينبع من عوامل تتعلق في جوهرها بمصالح القطاع الخاص/ المنشأة الفردية ومصالح الطبقات الصاعدة من برجوازية تجارية قبل تحولها الى صناعية، وصناعية قبل تحولها الى مالية صناعية ... تدور حول حركة تلك الطبقات وحاجاتها التاريخية سواء بفتح الاسواق لابل وخلقها (بعد ان كانت تدور حول تكديس الثروات المحضة) عبر استنباط وظيفة جديدة، واسواق جديدة، وسلع وحاجات زائفة جديدة، يقع على عاتق المنظم القيام بها مع انفصال الادارة عن الملكية (اواخر القرن ١٩)، ودفع مستويات النمو، والخروج من الازمات، ومعادلة نقص الطلب (بشقيه السلعي والرأسمالي) بما يسهم في دفع الحركة للخروج من قاع الكساد، والتهام الفائض الذي يميل النظام الى خلقه على مستوى السلع (المدنية والعسكرية والتدميرية) وعلى مستوى رأس المال.

فالموقف من القطاع العام والقطاع الخاص ليس موضوعا ترفيا فكريا محضا، مبني على الاختيار والانتقاء من سلال الدكاكين التي تبيع الفكر خارج الضرورات والمحتمات المطلبية ذات الصفة الموضوعية، بقدر ماهو ادراكا لها، وهكذا نجد ان احد اهم اسباب استمرار تطور النظام الرأسمالي (من دون تجاهل السطو الامبريالي على الشعوب) هو تواتر وتواسق الفكر مع الحركة الموضوعية بشكل هارموني/ متناغم اي تقديس الحركة لا تقديس الفكر الذي عليه ان يدرك الحركة ويتغير خدمة لها .

المحور الثاني- فلسفة اسبقية الوجود الاجتماعي

اولا. الرؤية الفلسفية

ظهرت وتبلورت فلسفة اسبقية الوجود الاجتماعي في القرن التاسع عشر وكان لها حال سابقتها تعدديتها المذهبية واشكالياتها، وخاصة في موضوع حالة الانسان في الطبيعة الاولى، وفي ما اذا كانت تلك الحالة قد اتخذت شكل صراع بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع، والتي تسمى اليوم الطبقات (كما في الماركسية)، وهو صراع لايحل الا بسيادة الطبقة العاملة، ام اتخذت شكل الوفاق ووحدة واصطفاف الطبقات كما في الفاشية، والتي لا تتحقق الابسيادة الدولة سيادة مطلقة تسحق كل ارادات الصراع. لقد تمحضت عن هذه الفلسفة مدرستان شموليتان هما المدرسةالتي

خرجت منها كل المذاهب الاشتراكية، والمدرسة التي خرجت منها كل المذاهب الفاشية ((لمزيد من التفاصيل. انظر د. لويس عوض. مصدر سابق ص٢٩)) فالبلدان التي انتهجت هذه الفلسفة وعلى قمة هرمها الاتحاد السوفيتي (السابق) اختارت الانحياز الى القطاع العام منذ البدء كقطاع يجب ان تكون له سيادة انسجاما مع نظرية الاصل الاجتماعي السابق على الوجود الفردي. فالقطاع العام (الاشتراكي) ليس قطاعا تابعا او ثانويا كما هو الحال في البلدان الراسمالية وانما هو قطاع رائد قائد (وليس قطاعا استثنائيا فرضته اوضاعا اقتصادية واجتماعية كما هو الحال في النظام الراسمالي) حسب راي ((د. صفاء الحافظ . ١٩٧١- ص٣٤)).

ثانيا حقيقة دور القطاع العام (الاشتراكي) والخاص

ان مناقشة الواقع الموضوعي للقطاع العام والقطاع الخاص يتطلب استحضارا لكامل التجربة السوفيتية ابتداءا من الثورة البلشفية عام ١٩١٧، والتعرف على السياسات المتعاقبة، وبالذات السياسة الستالينية التي ارتبطت ببرنامج بريوبريجسنكي للتراكم التي وسمت مسيرة الاتحاد السوفيتي حتى السطو عليها من قبل غورباتشوف، وهذا يحدو بنا الى معرفة خصائص هذا البرنامج واهم مفرداته وكالاتي:- ((عبد الجبار العبيدي ١٩٩٢ .ف١.م١))

١- ضرورة احداث عدم تكافئ مدرك في عملية التبادل. اي اجراء مبادلات غير متعادلةبين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي لصالح الثاني بتجاوز مقصود، واعي على قانون القيمة، وتوجيه اختلاله المتعمد لصالح عملية التصنيع السوفيتية السريعة كضرورة ((انظر. ف. بروس. ١٩٧٣ــص١٠٨)) .

٢- توظيف ظروف الحرمان والجوع الشديدين التي تعرض لهما المواطن السوفيتي والعمل على ادامته لانجاز التصنيع، وهو ما يعني حبس الاستهلاك في دائرة حديدية واستثمار هذا البؤس باتجاه (ان تحدد الطبقة العاملة من تلقاء نفسها حاجاتها الخاصة بها اثناء هذه السنوات حيث انتقلت مهمات البناء الاشتراكي الى الصف الاول) ((انظر. بريوبريجسنكي. ١٩٢٦. نقلا عن المصدر السابق ص ١٠٨)).

٣- اعتماد شروط تصنيع حرب، او اقتصاد حرب، كما يتضح من خلال اشارته الى التاثيرات السلبية للتنظيم ذي الصفة الاشتراكية، وتعارضه مع مطلب التراكم من حيث "الحماية الشديدة للعمل، الخدمات الاجتماعية العالية، انقاص يوم العمل ،تصفية درجة شدة العمل المفرطة "((المصدر نفسه ص١٠٩)).

٤- مطالبته النهل من مصادرخارجية بعيدة عن الفكر والتنظيم الاشتراكي لتحقيق الانسجام بين مطلب التراكم والادارة المؤهلة لذلك. باتجاه التصنيع السريع الذي يشكل المضمون الرئيسي للتراكم في المرحلة الابتدائية الانتقالية، والذي رفعه بريوبريجنسكي الى مرتبة القانون. ولما كانت الطبقة العاملة غير مؤهلة لاعتصار ذاتها، اي ان تكون موضوعا للتراكم وذاتا له في ان واحد،فان ماكان مؤهلا لذلك انما هم البيروقراطيون والجهاز (الخسيس للحزب) حسب تعبير غارودي ((انظرلمزيد من التفاصيل روجيه غارودي. ١٩٧٠- ص٨٩ .)).

فما الذي تحقق على مستوى الوسائل؟

أ- التحويل القسري للعمل الجماعي في الزراعة، فقد تم تحويل ٢٥ مليون استثماره صغيرة ومشتتة الى المزارع الجماعية/ الكولخوزات، ونفي الكولاك/ اصحاب الاراضي بالملايين الى سيبيريا ((انظر لمزيد من التفاصيل الهامة. ارنست ماندل. ١٩٧٢. ج٢ . ص٢٨٩)).

ب- التمدين عبر التهجير الواسع وتذرير الجماهير

ان اقتران التحويل نحو الكولخوزات بالقسر والعنف والنفي والتشريد ،يعني ان التمدين السوفيتي (الاشتراكي) قد لعب نفس دور التسييج الاوربي الذي قامت به البرجوازية الناشئة، مع فارق واحد وهو تكفل الضحية بدور الجلاد .

ج- انضباط العمل .

ان اقسار الفلاح على عمل المصنع المتواتر وفقا لقواعد صارمة منقولة من تجارب الرأسمالية، وخاصة اذا كان هو اصلا مهجرا اجباريا، ووسط غياب ادنى شروط الراحة بعد العمل، وتدهور شروط العمل ذاته، فان من المنطقي ان يتمرد ويعلن عصيانه ضد نظام العمل. الامر الذي كان يقابل بعقوبات قاسية تصل حد السجن والتهديد بالنفي، بل والنفي الفعلي الى معسكرات العمل، وتكثيف العمل، وزيادة ايام وساعات العمل تحت ستار العمل الطوعي المجاني (سبوت واحاد العمل التي ان كانت تعبيرا عن مبادرات ذاتية مرحلة النشوء، الا انها اخذت صفة الثبات والاكراه والسخرة لاحقا ((انظر. اسحق دوتشير. بدون تاريخ. ص٥٧)).

د- التمايز بين العاملين

على الرغم من احتفاء النظام السوفيتي بالغاء الدخول الناجمة عن الملكية، وتصنيف العاملين في مختلف شرائحهم تحت باب العمال بما فيه الاداري، المهندس، الكناس. الا ان توزيع الاجر ظل يتبع في جوهره عامل القدرة، وظل الاجر يحبوا وراء الانتاجية، ويتاخر عليها، ويتجلى ذلك بالانحياز الكبير للبيروقراطية.

هـ . الافقار المخطط

لقد اعتمد التصنيع السوفيتي اسلوب الافقار المخطط، وتوظيف الجوع المقيم والحرمانات السابقة، للوقاية من تذوق الشبع كمحدد للتراكم، وقد تحقق ذلك حسب ماندل بطريقتين هما :- ((ارنست ماندل. مصدر سابق . ص٣٤٨)).

هـ١ . ارغام الفلاحين على تقديم ما يقرب ٣/١ انتاجهم اما مجانا او باسعار بخسة.

هـ٢ . ارغام العمال على شراء سلعهم الاستهلاكية كافة من مخازن الدولة باسعار مضخمة بشكل مفرط نتيجة ضريبة رقم الاعمال .

فبينما يعمل انخفاض الاجر على توفير مصادر التراكم من خلال العملية الانتاجية فان الاسعار الزراعية المتعمد انخفاضها، والصناعية المتعمد ارتفاعها توفر مصدرا اضافيا للتراكم من خلال قطاع التداول. مما يعني ان العمال يتم اعتصارهم مرتين، مرة كمنتجين، ومرة اخرى بصفتهم مستهلكين.

و. خلق ارستقراطية عمالية فوق غالبية عمالية رديئة الاجور .
اسهم التمايز في الاجور في خلق ارستقراطية من داخل الطبقة العاملة لتعزز البيروقراطية وصايتها على العمال بمقدار ما يتيح فارق الاجر في اساسه القائم على الحفز والتشجيع الى تاهيل تلك الارستقراطية لتبؤ مراكز ادارية اعلى بما يعزز ويديم تلك الفجوة في الاجور التي تؤمنها سرية سلم الاجور. ((انظر. اسحق دوتشير. مصدر سابق. ص٥٧)).

ثالثا - الاشتراطات بين النزعة الارادية وبين الموضوعية

ان قيام لينين بالثورة البلشفية فرض عليها كثيرا من التزييفات في تصوير الواقع الموضوعي من اجل موائمته مع الثورة واكسابها الشرعية الموضوعية حسب المخططات الماركسية وهي فاقدة لها (وهنا يكمن سر تهالك لينين على الوحدة الالمانية الروسية التي بها تكتمل شرعية الثورة كموضوع متقدم في المانيا، ووعيا متقدما في روسيا البلشفية)، وقد اتخذ ذلك مستويات عدة، نشير الى اهمها:- ((انظر . عبد الجبار العبيدي . مصدر سابق-١٩٩٢ . من ص٢٩٠ -٢٩٦))

١- مطالبة الفكر الماركسي ان يوفر الاطار الفكري للتصنيع وتحقيق التنمية كمهمة تقع على عاتق الطبقة البرجوازية لا على عاتق البروليتاريا، بل حتى لو كانت الطبقة البروليتاريا قادرة على الاضطلاع بتلك المهمة (بالصيغ اللينينية) فان الماركسية تأبى ان تكون عقلها. بل وان قيام البروليتاريا بمهمة البرجوازية سيفقدها صفتها التحريرية بالقدر الذي ستكون فيه مصدر اضطهاد واستغلال وحرمان سواء للطبقة ذاتها (في شرائحها السفلى) ام للطبقات الاخرى. فالمسالة هي مسالة قوى مؤهلة للتحرير لا للتصنيع، وهذا ماكفت عن القيام به فعلا الطبقة البروليتارية (الاكثر نضجا) في صعودها الى العرش السياسي عام ١٩١٧، وسقطت كطبقة بروليتارية تحريرية في تحولها الى بيروقراطية تدوس بقدمها ابناء طبقتها (خارج الحزب).

٢- طلب من الماركسية والدولة (البروليتارية) التي يقودها الحزب ،خلق الشروط الموضوعية لتاهيل المجتمع الروسي الاقطاعي للانتقال الى الاشتراكية من خلال حرق الراسمالية كمرحلة زائدة في التاريخ، واستثناء البرجوازية كوجود عياني مجسد واقعي، سائد، عبر اتهامها بالجبن، واللاثورية، خلافا للطبقة العاملة (حسب الزعم اللينيني)، وعلى الرغم من هذا التنكر للواقع الموضوعي فانه كان يتم باسمه من خلال تصويره (مراعاة صارمة مادية للظروف الموضوعية ... كما يقتضي الديالتيك الثوري) ((انظر مجموعة من المؤلفين السوفيت. المادة الديالتيكية. بدون تاريخ- ص٣٢)) وعلى ما يبدو، ان الديالكتيك الثوري من وجهة نظر لينين يعني النظر الى الامطار والبخار، كبحار ومحيطات، طالما انه ينظر الى الواقع لاكمجسد وانما كممكن، كمشروع قادم يقوم على نفيه، وهو هنا يخلط بين الحركة كصفة كامنة في الاشياء وبين الصيرورة كتراكم نوعي لفعل الحركة، وهذا تشويه للديالكتيك ومصادرة له ،وهو ما يعني ان لينين كان يتعامل مع الجدل الماركسي بشكل مجتزء وانتقائي، واحادي. بكلام اخر، التعامل معه لا باعتباره تركيبا (نفي النفي) وانما كنفي لوجود مختل، وهو ما يعني ان لينين كان مايزال مقيما في الطباق (النفي الاول من نفي النفي) .

٣- بمجرد تربع البلاشفة اللينينون على عرش السلطة اخذوا يطلبون من الوعي التطابق ليس مع الوجود العياني، الواقعي، وانما مع وجود قادم مستقبلي، وهمي، وهنا دفع لينين الماركسية في اقترانه بها الى التطابق مع وجود غير عاقل باعتباره صائر الى عقل (ضمن منطق الخلط بين الحركة والصيرورة) اي مع مرحلة تاريخية متخلفة عن سلم التطور، غريب عنها الفكر الماركسي، ومفروض عليها قسرا، رغم ان الواقع الروسي ظل عصيا على الامتزاج به رغم كل شروط القهر والقسر الذي انتهى بلفضه بعد ثلاثة ارباع القرن .

٤- نفي وجود التناقضات التناحرية في المجتمع السوفيتي، والتعويل على وحدة المصالح في المجتمع (الموسوم بالاشتراكي)، باعتبارها حلا ناجعا (لاية صعوبات وتناقضات تنشا في سير تطور المجتمع الاشتراكي) ((انظر. المادية الديالكتيكية. مصدر سابق. ص٢٨٣)). والادعاء

بان تلك التناقضات ان وجدت فهي تناقضات غير تناحرية، ليس لها اسباب موضوعية تعمقها وتؤزمها .(٦)

بمقاربة تلك الطروحات بالمجسد، سنجد ان التناقضات التي تتلبس شكلا غير تناحري ليست في الحقيقة الا تناقضات تناحرية كامنة ممنوعة من الاصطدام، مقمعة، غير نشطة، ليس بفعل الوحدة الاجتماعية للمصالح كما يحاول ان يصورها الاعلام الزائف، وانما بفعل استبداد الدولة والقمع ودورهما في تاجيل ظهور التناقضات او تلبسها شكلا اخر، كما ان الادعاء بان التناقضات غير التناحرية ليس لها اسبابا موضوعية تعمقها وتؤزمها، ادعاء باطلا تماما، والاكيف يمكن تصور التناقضات بين مصالح العمال والفلاحين، ثم اذا كانت تلك التناقضات- وقتية- حسب تلك المزاعم- وقابلة للحل، اوان تفاقمها نتاج سياسات خاطئة، فلماذا لم تحل طيلة ثلاث ارباع القرن، وهل ان تلك السياسات حقا خاطئة؟ واذا كانت كذلك افلا يعني ذلك ان التناقضات ذات اساس موضوعي يعمقها ويفاقمها بشكل تعجز امامها تلك السياسات ذات الخط المستقيم؟

رابعا . مستخلص اولي

١- ان اثار تلك الوسائل وما سببته من الالام والحزن واليأس مع تحول الفكر الممثل للطبقة العاملة المضطهدة (بفتح الهاء) الى فكر لاضطهدها (بكسر الهاء)، وتحول الوعد بالفرح والحياة الكريمة الى وعد بالشقاء والالم، هو نتيجة للتجاوز على القوانين الموضوعية باسم الارادوية وحرق المراحل .

٢- ان تصوير الواقع بطريقة تنفيه، وتحل محله واقعا لا مكان له الا في رؤوس المفكرين كحلم ، هو قمة في التزييف الفكري الذي يعمل على سرمدة دور الدولة كاداة للتطور .

٣- ان اغتراب الفكر اللينيني عن الواقع المادي، وعن الواقع وصورته في الفكر الماركسي الذي يسعى الحزب لان يكونه من خلال الاعلام الزائف وليس من خلال الواقع. جعلت الحزب والدولة السوفيتية (بتحجيم الجدل، ووضع النظام السوفيتي خارجه كنظام لاطبقي) يؤديان دورا مخلا بالتطور، نافيا له، وهما يعوقان الحركة الطبيعية لانسان يمكن ان يتطور بشكل حر.

٤- ان الوسائل المجرمة، ونفي الواقع، واغتراب الفكر عن الواقع المادي، كان معلولا بهدف التراكم والتصنيع السريع، وباختصار، بالفعالية الاقتصادية، باعتبارها شروطا لتحرير الانسان من الحاجة وثم لتطور الانسان بشكل حر .

المحور الثالث- القطاع العام والقطاع الخاص في العراق

"الاسبقيات الغائبة والموضوع المغيب "

ان مناقشة دور القطاع العام والقطاع الخاص في العراق، ودورهما في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب مناقشة فكرية واسعة، تبدا ان اردنا البدء حقا من المنظومة الايدولوجية السائدة، والمصادر التي تستمد منها السيادة، الاسس التي تقوم عليها الدولة، علاقتها بالاقتصاد، موقع الفرد وموقع المجموع في ضوء مفاهيم السيادة ومصادرها، بالترابط مع الغايات والمحتمات، والاشتراطات الموضوعية المؤسسة عليها جملة المفاهيم، انطلاقا من توصيف حقيقي للمرحلة التاريخية، والاطار الفلسفي الذي يحكم هذا التوصيف، والرؤية الواضحة للتقدم، والموقف من الحداثة والتنمية المقامة وفقا لها، وموضعة الخيار التنموي على ارض الواقع، وليس وفقا للطروحات الغربية بتياريها الليبرالي والماركسي، وانتهاءا بادوار القطاع العام والخاص وفقا للبنية الموضوعية، وليس وفقا للبنية العقائدية، وحفاظا على منهجية البحث وحدوده سيتم التركيز على الاتي:-

اولا:- ادوار القطاع العام والقطاع الخاص في تاريخ الدولة العراقية الحديثة

1 . مرحلة التأسيس

كما هو معروف فان نشأة الدولة العراقية الحديثة تمت في احضان الاستعمار البريطاني في عشرينيات القرن الماضي، وتتصف هذه المرحلة بهيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي، واقتصار دور الدولة على عمليات الري والبزل والسدود، ومحطات المكائن الزراعية ، ومشاريع الكهرباء، الماء، الطرق، الجسور، المباني ((د. محمد سلمان حسن.. بدون تاريخ ص٣٣٤)) والمطارات والمدارس والمستشفيات ((د. عبد المنعم السيد علي ١٩٩٠ ص١٠))

بقليل من التأمل، سنجد ان تلك الوظائف هي ذاتها الوظائف التقليدية للفكر المالي الكلاسيكي. مما يعني ان حركة القطاع الخاص تركت تتطور تبعا لميكانزماتها الخاصة، مع دفع اكبر اسهمت به الدولة من خلال القطاع العام ودوره في حفز القطاع الخاص لتأخذ بعدا مضافا عند ترافقها بتوصيات البنك الدولي للانشاء والتعمير، والخبرات الدولية المرسلة من جهته، او بأستدعاء من الحكومة العراقية.

٢. مرحلة الاستقلال عام ١٩٥٨

على الرغم مما يقال عن استمرار هيمنة القطاع الخاص طيلة فترة الاستقلال المترافقة بقانون الاصلاح الزراعي، واضطلاع الدولة بالسيطرة على العديد من المنشأت الرأسمالية "التي تخدم في حقيقتها اغراض القطاع الخاص- حسب د. محمد سلمان حسن" متمثلا باستحواذ القطاع الخاص على ٧٠% من الدخل الوطني مقابل ٣٠% للقطاع العام باستثناء قطاع استخراج النفط (الاجنبي) ((د. محمد سلمان حسن المصدر السابق. ص٣٤٥))، ولكن في حقيقة الامر فان القطاع العام اعطي مقاما قدريا باعتباره اداة من ادوات تدعيم الاستقلال السياسي مترافقة بحملة اعلامية مزدوجة، فمن جهة، عمل على تضخيم دور القطاع العام والتنكر الى الواقع المادي للاقتصاد العراقي ومصادر الدخل الحقيقية فيه، وخلق الفائض ممثلة في القطاع الخاص ودوره في العملية الاقتصادية، ومن جهة اخرى، شوه دور القطاع الخاص وسط كيل من التهم المسقطة عن تجربة الاتحاد السوفيتي وفي مقدمتها الكومبرادورية كصفة لجزء من القطاع الخاص او الرأسمالية اللاوطنية الى جانب تهم الجبن وعدم امتلاك الجراة والاقدام على ولوج الاستثمارات الكبيرة واقتحام المجهول، والنفعية ودافع الربح، وكونه يتناقض مع القطاع العام، ان هذه الاتهامات للقطاع الخاص، وفي المقابل المبالغة بدور القطاع العام المنقولة عن التجربة السوفيتية واعلامها، وبتأثير من الاتفاقات والعلاقات العراقية السوفيتية، قد ادت الدورة المهيء لحدث كبير في تاريخ الاقتصاد العراقي اللاحق .

٣. مرحلة اسقاط الاستقلال عام ١٩٦٣

مع الانقلاب على ثورة تموز ١٩٥٨، فان من المتوقع ان ياخذ القطاع الخاص دوره الطبيعي بعيدا عن التشويهات التي لاتخلوا من اغراض سياسية، وبالذات كونه يتم في ظل حكومة اقل مايقال عنها انها غير يسارية بل جاءت بفعل غطاء بريطاني، الا ان ما حصل كان مخالفا لتلك التوقعات تماما. فبدلا من استعادة القطاع الخاص لدوره في الاقتصاد العراقي، فقد حجم دوره، وشوهت بنية استمثاراته، بفعل القوانين المسماة بالاشتراكية!! التي بموجبها (تم تأميم ٣٠ شركة صناعية وتجارية كبرى، وتأميم المصارف التجارية، وشركات التأمين، ومنع العمل المصرفي لغير القطاع العام، وحصر بعض الصناعات به مثل النسيج، الاسمنت، التبغ، والهيمنة على قطاع التجارة الخارجية) ((د. صفاء الحافظ . ١٩٧١ – ص٨٠-١٠٢ .))

ان دور الدولة وهيمنة القطاع (الاشتراكي) اخذ بالتصاعد بشكل واضح وخاصة بعد عام ١٩٦٨ لترفع نسبة مساهمته في GNP من ٢٤,٥% عام ١٩٦٨ الى ٦٠,٣% عام ١٩٨١ متركزة في الصناعات الرائدة والستراتيجية، مقابل توزع نشاط القطاع الخاص على الصناعات الاستهلاكية الصغيرة، وسيادة القطاع (الاشتراكي) في ميدان التجارة الخارجية والداخلية ((انظر . د. عبد المنعم السيد علي . مصدر سابق. ص١٣-١٤)) .

من الطريف ان نفس الدولة التي رفعت شعارات الاشتراكية، ونادت بأولوية القطاع العام (لخصائصه) هي نفسها التي انقلبت على تلك الشعارات عام ١٩٨٧، عندما طالبت بتصحيح المسار الاقتصادي الذي حول الدولة الى دولة ((دكاكين)) حسب التعبير المتداول انذاك، مما يعني ضرورة تحرر الدولة من النشاطات غير الستراتيجية التي يمكن ان يقوم بها القطاع الخاص، ودعوته للعب دور اكبر، مقترنة بسياسات خصخصة لمشاريع القطاع العام (٧) مع التحشيد الاعلامي لها من ندوات ومؤتمرات تنادي باهمية القطاع الخاص، ودور القطاع الخاص، ودعم القطاع الخاص لتنمية الاقتصاد العراقي، ليؤسس قبل ما يقرب من العشرين عاما للخصخصة المحدثة على يد استعمار محدث .

ثانيا . مستخلص اولي

يتضح مما سبق ان وضع القطاع العام والقطاع الخاص في العراق كانا يتأرجحان مكانة وزخما طيلة فترة الدولة العراقية الحديثة منذ عشرينات القرن الماضي للاسباب الاتية:-

* اثر الاستعمار البريطاني وبيوت الخبرة الغربية حتى عام ١٩٥٨ .

** اثر الثورات الاشتراكية الاوربية على المستوى الشعبي ابان الفنترة ١٩٥٨-١٩٦٢ .

*** اثر الدعاية بالترابط مع ما تتطلبه الانقلابات اللاحقة من تبرقع بشعارات لحشد الولاءات واستقطاب الوعي الشعبي، وسحب البساط من الدعاة الشرعيين للفكر الاشتراكي، وايهام الشعب بركوب قطار الشرق في الطريق الى الغرب بايحاء من الاسياد الراسماليين، وبالذات في ظل الحرب الباردة .

فماذا يعني ذلك ؟

ان ما يعنيه هذا التأرجح في ادوار القطاع العام والخاص هو الاتي :-

١. ان ولادة كلا القطاعين لم تكن ولادة طبيعية تبعا للميكانزمات الحرة للحركة، وان الحمل اصلا لم يكن شرعيا، كونه حملا تكون خارج الرحم الطبيعي. والا كيف نفسر امكانية توسيع وتحجيم كلا منهما بقرارات فوقية؟ ثم هل يمكن ان تلغى الحركة الموضوعية بقرارات فوقية؟

٢. ان تلك القرارات (الفوقية) تخفي ورائها غياب الغطاء الفكري، وغياب متطلبات الكفاية في ادراك وجود القطاع العام والخاص، وغياب التنظير المحلي وفقا لخصوصيات، وموجبات الحركة الخاصة التي لن يجدي معها استجداء مفاهيم فايبر (احتكار العنف) ودوركايهم (ازدياد دور الدولة مع التطور المجتمع) لتعليل ادوار كلا القطاعين اللهم الا اذا قبلنا بالاستنتاج التالي كمعطى .

٣. ان اختلال وتأرجح ادوار القطاع العام والخاص في العراق ينبعان من عوامل، ومصالح، وبيئة موضوعية خارجية، ولم يكونا استجابة وتعبيرا عن الحركة الموضوعية في دفقها الحر، وحينها سيكون الغطاء الفكري الخارجي لها منطقيا، على اعتبار ان دور القطاع العام سيعبر عن ضرورة حماية كيان الدولة وضمان الموارد اللازمة له لادارة العنف والسيطرة عليه بالترابط وموضوعة (الامن القومي)، وحمايته من الاخطار الخارجية، وتكريس دور القطاع العام لاهداف الدولة (كما تراها هي) من جهة، وما يتمخض عن تلك الضرورة من وظائف مكملة لحماية الدولة والدفاع عنها، من خلال القيام بعدد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية، من جهة اخرى، كدولة واجهية ديكورية تخفي ورائها مصالح المحتل .

٤. بناء على (٣) اعلاه فان تدخل الدولة هو وليد الضرورات المرتبطة بالسيادة والقمع والدفاع، وما يتمخض عنها من وظائف، وليس وليد الكفاءة والفاعلية (بالتعبير البراكسي Praxis)، لذا فان اداء القطاع العام سيأتي بالضرورة مشوها ومرتبكا بمعايير المنطق الاقتصادي والجدوى الاقتصادية .

٥. ان القطاع العام وحتى بعد ثورة الاستقلال عام ١٩٥٨، وما اعطي من ادوار لتعبئة اعلى نسبة من الموارد المالية، وتوجيه القسم الاعظم منها نحو الاستثمار الانتاجي، لم يكن الهدف منه الكفاءة بمقدار ما كان الولاء مقابل التبعية والذيلية (الكومبرادورية) للقطاع الخاص، كتوصيف مسقط من الاعلام السوفيتي .

٦. ان تسمية القطاع العام ذاتها مضللة، اذ متى يصح ان تطلق تسمية القطاع العام؟ وهل هي قطاع عام ام قطاع دولة؟ ثم كيف يكون قطاعا عاما اذا كانت العامة مغيبة في القرار، لابل ومنتقصة، ومقزمة (٨) .

فلكي تكون هناك شرعية لاستخدام اصطلاح القطاع العام، يجب توافر الشروط الاتية:-

أ . وجود فلسفة تعظم من قيمة الذات الفردية، وتعطيها حقها من التقديس بدل ذبحها بأسم مجموع وهمي (مجموع لاقيمة له) ((انظر. د. عبد الجبار العبيدي. الحل الكينزي للازمة الاقتصادية الرأسمالية. العدد ٤٧.٢٠٠٧ ص ٣٦)) وبأسم سلطة وهمية!

ب . وجود قوانين تعبر عن قدسية الفرد كذات انسانية، قوانين تمنع السطو على الذات الانسانية بأسم اي مقدس.

ج . وجود اجهزة تنفيذية ورقابية تؤمن سلامة هذه الذات .

د . ان يكون هناك دور فاعل ومستقل للذوات تلك في صنع القرار، ومراقبة تنفيذه، وفضح مكامن الخلل فيه، والمحاسبة، وبأختصار ان تكون ادارة القطاع العام ادارة عامة، وليست ادارة بيروقراطية .

هـ . ان يعود نفع هذا القطاع، عليه، بشقيه، كقطاع وكشعب.

فهل هناك من هذا على ارض الواقع؟

٧. ان افق القطاع العام وحدوده، وادواره تتحدد بالواقع الموضوعي، وصيرورة التطور، ومدى ادراك شروطها وحاجاتها من لدن الفكر الاقتصادي (والتنموي كمقيم فيه)، ووسط غياب فكر اقتصادي ينهل مادته من موضوعه المحلي، من جهة، ووسط هيمنة افكار مغربنة تعتمد طروحات فكر تنموي اشكالي يعمل على منع التطور في حركته الحرة، وتطويق تلك الحركة بفكر يعمل على منعها باستغلال فج للشعارات السياسية في واد القطاع الخاص عندما يكون هذا القطاع تعبيرا عن موجبات الحركة، ووأد القطاع العام عندما يعمل هذا القطاع على تحشيد الموارد وتعبئتها، معبرا عن حاجة موضوعية، انما يمثل تعبيرا فاضحا عن تسلل المصالح الخارجية الى السلطات المحلية، واختلال مفهوم السيادة، وعدم انجاز المشروع التحرري، واستكمال الاستقلال الحقيقي، ذلك الاستقلال الذي لا يعدو يكون طلاقا بريطانيا، وبعد برهة زواجا امريكيا. مما يعني ان اختلال ادوار القطاع العام والخاص ينبعان من اعتلال مفهوم السيادة، واعتلال مصدر السلطات، وافتقاد الدولة والسيادة المزعومتين للشرعية بالمفهوم الجوهري، ومن تغييب العناصر الحقيقية الحليفة للتطور، مما يعني تجريد عملية التطور من المصالح المسروجة بها عبر قوانين وسياسات واجراءلت تستظل بالتنمية، وهي تعمل على وأدها فليس غريبا ان يظل العراق وسط هذا الاغتراب واقفا عند القرون الوسطى، بل ومنقوصا عنها بخراب الاليات الذاتية للتطور بعد تشويهها ولغمها.

المحور الرابع

اولا: الاستنتاجات الختامية

انطلاقا من تحويل المستخلصات انفة الذكر الى مقدمات نستنتج الاتي:-

١. ان اسباب فشل ما يسمى القطاع العام في العراق مقيمة ليست فيه بل خارجه للاسباب الاتية:-

أ. ان القطاع العام ليس عاما، وان ادارته ورقابته، ومصادر تمويله، وتوزيع ارباحه، وعوائد منافعه، خارجة عنه، وهي بنت الدولة وبيروقراطية ادارتها ذات الصفة البوليسية، النفعية الارتزاقية الخاصة .

ب. ان القطاع الموسوم بالعام هو قطاع تابع للدولة كاداة لتلطيف احتكارها للعنف، وليس اداة بنت الفعالية Praxis الاقتصادية، المنبثقة من مفهوم واضح للتمييز بين المجالات المنتجة وغير المنتجة، والادوار الموزعة بين القطاع العام والخاص وفقا لها ووفقا لفكر ما (الكلاسيكي مثلا) حفاظا على التراكم، وخلقا له، والتي مازالت الدولة العراقية بعيدة عنه بحكم اقامتها في الوصفات مابعد الكلاسيكية وبالذات الكينزية (التي قلبت العلم) مع تحول التراكم من هدف النظام الى مشكلة له، ومع التحول من خلق الفائض الى خلق ادوات امتصاصه وتبديده.

ج. ان فشل القطاع العام معلولا باسباب اجتماعية وايدولوجية وليس باسباب فنية.

٢. مثلما اعطي القطاع العام مقاما قدريا باعتباره اداة من ادوات تدعيم الاستقلال السياسي قبل نصف قرن، وهو دونه، عبر تضخيم اعلامي مؤدلج يتنكر للواقع الموضوعي، يعطى القطاع الخاص نفس المقام وتلقى عليه امالا كبيرة، ويتم النفخ فيه بعد ان شوه دوره، وحولته السياسات الخاطئة (في العلاقة بسياسات العولمة) الى قطاع كومبرادوري حقا. دون ارادة منه!

بكلام اخر. ان القطاع الخاص عندما كان قطاعا حرا وطنيا (٩) صودرت حركته بتلميحات غير نبيلة، واسهمت السياسات الخاطئة في تاميمه الى زرع المخاوف داخله، ومنعه من تعظيم ثرواته ومركزتها في الداخل .

بل ان تلك السياسات هي التي اجبرته على تهريب مدخراته، وتعظيمها، ومركزتها في الخارج. وعندما تحول هذا القطاع الى قطاع طفيلي حقا، يتصيد ارباحه ويلتقطها كالنسر، ويطير بها خارج البلد، وعندما كف عن ان يكون وطنيا حقا، يعطى وجودا ذا ظلال ثقيلة هو دونها. مما يعني ان عملية وجوده تتم بطريقة بيروقراطية حاله حال القطاع العام . لذا فان مصيره مهما بلغ النفخ فيه (وهو نفخا خارجيا) لابد وان يكون الفشل للاسباب الاتية:-

أ . افتقاده الى الغطاء القانوني مجسدا في الفكر والتشريعات والقوانين الي تصونه وتصون ملكيته وتقدسها .
ب . غياب الموقف الواضح من الملكية الفردية، فكيف يمكن للقطاع الخاص الحركة الحرة في ظل ايدولوجيا تعمل على سحب الواقع للمطابقة مع فكر مفتقد للشرعية، ومنحرفا عن الشريعة اصلا !

فالقطاع الخاص في العراق هو نتاج تاريخ من الاضطهاد وهيمنة الدولة كلية الجبروت (دولة الاستبداد الشرقي) المزادة بفكر قدسي استطاع طيلة الحقب المنصرمة السطو على اموال القطاع الخاص عبر توظيف الفكر الديني بطريقة غرضية. فبحجة الملك لله سطا الخلفاء والامراء على اموال القطاع الخاص ومنعوه من التراكم، وبحجة الملك لله حولت الموارد من المجالات المنتجة الى المجالات غير المنتجة، وباسم تدعيم الاستقلال السياسي، ومنع القطاع الخاص (ذي الطبيعة الكومبرادورية حسب التوصيف الاعلامي) من الاخلال به، فقد تم تحجيمه، ولاغراض سياسية تم تأميمه ومنعه من الحركة عام ١٩٦٤، وهكذا اسهمت هذه السياسات في الاتي:-

ب .١ خلق كومبرادورية (لا وجود لها الا في سياسات الدولة الخاطئة والغرضية) .
ب .٢ تهريب اموال القطاع الخاص للخارج الذي اصبح سمة لكل مستثمر عقلاني !
ب .٣ الاحجام عن الاستثمار الانتاجي (المترافق بالمخاطر) .
ب .٤ الاستثمار العقيم .

٣. ان القطاع الخاص يعيش في كنف اتهامات تعود الى مرحلة الاستقلال عام ١٩٥٨ واذا كانت تلك الاتهامات غير شرعية انذاك فانها اليوم تكتسب شرعيتها بفعل ان القطاع الخاص لا يمكن له في ظل العولمة وتاريخ السطو والسياسات الخاطئة الا ان يكون كومبرادوريا.
٤. ان موقع القطاع الخاص كند للقطاع العام هو وضع مقلوب مغاير للحقائق الموضوعية ، فلكل دوره ومجال اهتمامه، وفقا لفكر اقتصادي يعي الصيرورة ويسهل دفقها.
٥. ان اقران القطاع الخاص بالاستغلال منذ البدء وسط ترويج لافكارتؤكد على ضرورة ان لايكون مستغلا، وان يكون وطنيا، وانسانيا، ويحترم مشاعر البلدان في اديانها. توحي وكاننا هنا مطالبون بخلق قطاع كهنوتي وليس قطاعا خاصا، وهذا تعبير مكثف عن جهل حقيقة ان القطاع الخاص الذي لايستغل ولايسعى الى الربح، ليس بقطاع خاص اصلا .

اما ان يكون وطنيا فهذا شغل السياسات الفوقية (من مالية وضريبية ونقودية ...) ودورها في جعل القطاع الخاص وطنيا (ذاك ان السياسات الخاطئة من شأنها ان تحول اكثر الناس وطنية الى تابعين وكمبرادورين)، وفي مجال الانسانية فان هذا الدور ليس مناطا بفاعلية القطاع الخاص او بالدور البراكسي الفعالي له، بل بادوار السياسة الاقتصادية، وقدرتها على تفعيل اجهزتها الضريبية في ملاحقة ارقام الربح واستخدامها لاهداف اجتماعية من جهة، وعلى دور المؤسسات الدينية والتربوية في الاستفادة من حركة القطاع الخاص لجني المزيد من الزكاة والصدقات لدعم الفقراء .

ثانيا . توصيات

لما كان القطاع العام والقطاع الخاص ، وفقا لما تقدم نتاج بنية، وان تطورهما واتجاه حركتهما، هو نتاج صيرورة البنية الاقتصادية بكل متشابكاتها من مصالح وسيادة طبقية، وحاجات تاريخية، فان تحديد ادوار القطاعين المذكورين في الحركة الاقتصادية والاجتماعية والافاق المستقبلية لهما ودورهما في تحقيق تنمية الاقتصاد العراقي، يستلزم ادراك الاتي:-

١ . ماهية الاقتصاد العراقي، وهذا يتطلب الاتي :-

أ. توصيف الاقتصاد العراقي باستخدام المنهج العلمي في دراسة العناصر الفاعلة فيه والعناصر حليفة التقدم واستنباط خصائصها خارج الاسقاطات الفكرية الجاهزة .

ب. تحديد الافاق المستقبلية للتطور في رؤية شمولية للهيكل الاقتصادي المرغوب، والهيكل الاقتصادي السائد موضوع التغيير .

ج. تحديد السياسات اللازمة لتعديل نمط توزيع الموارد بين الاستخدامات المتاحة باتجاه التعديل القطاعي والمكاني.

د. تحديد الادوار المرحلية والمستقبلية للدولة في تحقيق الاهداف المنشودة وفق جدول زمني يضع نصب عينيه الاتي:-

د-١ الامكانات المتاحة، واستخدام الموارد المادية وفق منطق العلم، وعدم التجاوز على المصادر الايرادية الانتاجية .

د-٢ الاحتكام الى الكفاءة في تخصيص الموارد .

د-٣ الاحتكام الى اولوية الرعاية الانتاجية وتأجيل الرعاية الاجتماعية. وربطها بنتائج الرعاية الاقتصادية والانتاجية بشكل محدد .

٢. تحديد القوى الحليفة للتقدم والقوى المناهضة له، وهذا يفيد في الاتي:-

أ – وضع السياسات المالية والنقودية لدفع القوى الاولى وتعويق القوى الثانية.

ب- دفع ايدلوجية التقدم كما تراها القوى الحليفة له.

ج- ربط حركة القطاع العام وافاق تطوره بحركة القوى الفاعلة في المجتمع لاستكمال دائرة حركته .

الهوامش

١. ان ثورة البرجوازية التي صعدت بالعقل لم يقدر لها ان تبلغ من اهدافها الا الاهداف الادواتية المتعلقة بالفعالية الاقتصادية، والاندفاعة العمياء في التراكم، وزيادة الكميات التي اصبحت معيارا لمجتمع العقل كما اتضح في اجلى صوره على يد اوغست كونت وفلسفتة الوضعية ، الذي كان يجد ان التقدم يكمن في النمو المتزايد في الانتاج الذي سيوفر امكانات تحقيق الحرية، وانبثاق مجتمع العقل، وهذا صحيح فقط عندما يكون شرطا ماديا لمجتمع العقل لا جوهرا له. فما حصل فعلا كان مضادا للعقل، ومصادرة للعقل الذي صعدت باسمه البرجوازية.

٢. ان من المناسب التذكير بان مفكري الطبقات الصاعدة في الغرب كانوا ينبثقون من رحم الطبقات الصاعدة تلك كونهم مهنيون/ برجوازيون او موظفون يعملون في خدمتها. في حين ان مفكري العالم الذي ارى تسميته بلاهوية (الثالث سابقا) هم موظفون حكوميون يخدمون السلطة ويتكلمون بلسانها ليكونوا عقلا لها !

٣. ان هذه العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية لم تكن مدركة في سلوك البلدان بلا هوية (العالم الثالث سابقا).

٤. انظر الى التزييف في تصوير الواقع الذي سيتكررفي التجربة السوفيتية. الا ان هذا التزييف الذي كان يدور حول تحديد دور الدولة كان لمصلحة الطبقة الصاعدة ومصلحة الانشاء الراسمالي .

٥. لاعطاء صورة مصغرة عن حقيقة فيض رأس المال نورد المثال التالي: في عام ١٩٦٥ بلغ دخل شركة جنرال موتورز ٢٠,٧ مليار دولار الذي كان يساوي دخل ثلاثة ملايين اصغر مشروع زراعي في البلاد ، وهو ما يعادل ٩٠% من جميع الاستثمارات الزراعية، وكان الدخل الذي حققته كل واحدة من اكبر ثلاث شركات امريكية (الجنرال موتورز، ستاندرد اويل اوف نيوجرسي، فورد موتور كومباني) يفوق بكثير دخل اية ولاية من الولايات التسع واربعين، وبلغ دخل شركة جنرال موتورز عام ١٩٦٣ ٥٠ ضعف دخل ولاية نيفادا وثمانية اضعاف دخل ولاية نيويورك، ولم ينقص الا قليلا عن دخل الحكومة الفدرالية . (جون كالبريث. مصدر سابق . ص١١٢-١١٣).

٦. انظر لتماثل التزييف في ادراك الواقع بين الفكر الرأسمالي والفكر السوفيتي . واذا كان هناك ثمة فروق جوهرية بينهما فهي ان الاولى كانت موضوعية في حين كانت الثانية ارادوية تتجاهل حقيقة الشروط الموضوعية .

٧. كان المفروض ان الدولة باعت في عام ١٩٨٨ حوالي ٣٦ معملا في مختلف فروع الصناعة التحويلية (الغذائية، النسيجية، الانشائية) كما وفرت الدولة للقطاع الخاص اعفاءات ضريبية، واطلقت الحدود العليا لرأسمال الشركات، وقدمت له تسهيلات ائتمانية ميسرة ودعما للنشاط التصديري، وحوافز للاستثمار الغربي في القطر. كما اطلقت الاسعار الزراعية واسعار كثير غيرها من السلع الصناعية. انظر د. عبد المنعم السيد علي. مصدر سابق . ص١٤

٨. ارجو ملاحظة ان العامة لا تعني الشعب بالمفهوم الغربي **public** والشعب يعني ليس مجموعة من الافراد، بل مجموعة من الذوات الفاعلة المريدة المدركة لما تريد، وهي التي تكون المجتمع باعتباره مكونا نوعيا، قيميا، ماهويا، وليس محض مجموع عددي يحرك ويصفق ويرقص متى ما اراد اولي الامر .

٩. بالمناسبة انا ارفض هذه التسميات كون القطاع الخاص قطاعا تابعا / ذيليا / كومبرادوريا . فالقطاع الخاص ليس ذيلا الا لمصالحه وان العيب ليس في القطاع الخاص بل في فشل الدولة السماح له بتحقيق مصالحه .

المصادر

١. د.لويس عوض. الدولة والقانون والمجتمع. مجلة المنار. العدد ٣٤ ت١ . ١٩٨٧ .
٢. د.محمد دويدار. دراسات في الاقتصاد المالي. الدار الجامعية . مصر .
٣. جون كالبريث. الدولة الصناعية الحديثة. ترجمة يحيى علي اديب. دار دمشق . ١٩٧٢ .
٤. د.صفاء الحافظ. القطاع العام وافاق التطور الاشتراكي في العراق . ١٩٧١ .
٥. د.محمد سلمان حسن. التطور الاقتصادي في العراق. المكتبة العصرية. بيروت. بدون تاريخ .
٦. عبد المنعم السيد علي. تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي. مجلة دراسات عربية . العدد ٦/٥ . السنة ٢٦ . ١٩٩٠.
٧. د. مظفر حسين جميل. سياسة العراق التجارية. القاهرة . ١٩٤٩.